الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Université Badji Mokhtar Annaba

Faculty of Law and Political Science

المرجع: 95./م ع /...../2023 .

عنابة في : 2023/11/15

مستخرج من المجلس العلمي المنعقد بتاريخ

2023/11/09

صادق المجلس العلمي على مطبوعة الدكتورة/ **جغبلو خولة**. بعنوان: **تحليل السياسة الخارجية**، بعد ورود تقارير إيجابية لكل من الأستاذ الدكتور/ **منصر جمال** من جامعة 08 ماي 1945 قالمة و الدكتور/ **دندن عبد القادر** من جامعة باجي مختار عنابة.

رئيس المجلس العلمي

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

الأستاذ الدكتور: بن زارع رابح
رئيس المجلس العلمي لكلية
الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة

جامعة باجي مختار –عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

تحليل السياسة الخارجية

محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية – تخصص: علاقات دولية

إعداد الدكتورة: خولة جغبلو

السنة الجامعية 2023/2022

فهرس المحتويات:

مقدمة.....4-5

المحور الأول/ ماهية السياسة الخارجية.....6-18

1- في محاولة التعريف بالسياسة الخارجية.....6-12

أ- أبعاد المفهوم.....6-10

ب- التمييز بين المفاهيم.....11-12

2- خصائص السياسة الخارجية وأهدافها.....12-18

أ- خصائص السياسة الخارجية.....12-15

ب- أهداف السياسة الخارجية.....15-17

3-أنواع السياسات الخارجية.....17-18

أ- من حيث صنع القرار.....17

ب-من حيث الأهداف.....18

ج-من حيث علاقتها بالقيم والمبادئ.....18

المحور الثاني/ تطور حقل السياسة الخارجية.....19-22

1- الجيل الأول.....20-21

2- الجيل الثاني.....21-22

المحور الثالث/ العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.....23-30

1- العوامل الداخلية.....23-28

أ- النظام السياسي والاقتصادي.....23-24

ب-النخب السياسية.....24

ج- الأحزاب السياسية.....24-25

د- جماعات الضغط.....25

هـ- الرأي العام.....26

و- عوامل موضوعية وأخرى نفسية.....26-28

ي- العوامل الاقتصادية.....28
2- العوامل الخارجية.....28-30
أ- التكتلات الدولية.....28
ب-المنظمات الدولية.....29
ج- الشركات متعددة الجنسيات.....29
د- الرأي العام الدولي.....29
هـ- عوامل خارجية موضوعية.....30
المحور الرابع/ عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي.....31-40
1- مفهوم القرار السياسي الخارجي.....31-32
أ- تعريف القرار السياسي.....31-32
ب- التمييز في المفاهيم.....32
2-مراحل عملية صنع القرار الخارجي 32-33
2- الهيئات المشاركة في صناعة السياسة الخارجية.....33-35
3- وسائل تنفيذ السياسات الخارجية.....36-40
أ- الوسيلة الدبلوماسية.....40-41
ب-الوسيلة العسكرية.....41-42
ج- الوسيلة الاقتصادية.....42-43
د- الوسيلة الإعلامية والدعائية.....43-44
المحور الخامس/ المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية.....45-60
1- النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.....45-47
أ- النظرية الواقعية.....47-51
ب- النظرية الليبرالية.....51-56
ج- النظرية البنائية.....56-60
2- مداخل نظرية لدراسة صنع القرار الخارجي.....60-61

أ- المدخل العقلاني.....60
ب- المدخل الإداري.....61
ج-المدخل المعرفي.....61
المحور السادس/ التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية.....62-67
الخاتمة 68
المراجع والمصادر.....69-71

مقدمة:

لطالما حظي موضوع السياسة الخارجية باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمهتمين بشؤون السياسة الدولية، لما له من صلة وثيقة بأحداث البيئة الخارجية التي هي نتاج أفعال الوحدات في كل ما له من علاقة بوجودها واستمرارها، أهدافها ومصالحها. فخلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطور موضوع السياسة الخارجية تطورا ملحوظا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ومرتبطة بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات في المحيط العالمي، زاد تعقد ظاهرة السياسة الخارجية كما زادت أهميتها خاصة في الدول النامية لعدة عوامل أهمها: تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية والأمنية التي أضحت تمثل القضايا المركزية... كما أصبحت السياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من العملية السياسية التي تميز السياسات الأخرى في المجتمع وليست مجرد موضوع مرتبط بالسياسة العليا ومعزول عن المؤثرات الاجتماعية المتباينة، أي تسييس السياسة الخارجية فزاد اهتمام الجماعات الداخلية المختلفة بها، كونها تؤثر بشكل مباشر على مصالحها... وهكذا. وإذا أضفنا تعدد المشكلات الدولية الجديدة وتشابكها؛ فقد ازدادت الحاجة إلى تسوية تلك المشكلات في إطار جماعي دولي من خلال إيجاد أطر تنظيمية دولية.

ومن هنا جاءت هذه المطبوعة كمحاولة للإحاطة ولو جزئيا بالموضوعات الرئيسية التي يتعين على طالب العلوم السياسية دراستها والوقوف عليها، فيما تم جمعه من المادة المعرفية المطلوبة ضمن مقياس تحليل السياسة الخارجية باعتباره وحدة أساسية مقررة على طلبة العلاقات الدولية، إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من المتابعة المستمرة من قبل الطالب؛ ذلك لأن السلوك الخارجي سلوك متطور ومتغير وسريع التحول.

وبالتالي يسعى هذا المقياس إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أدوات صنع السياسة الخارجية في البلاد الديمقراطية والبلاد الشمولية على حد سواء.
- دراسة العوامل المؤثرة على الدول في صياغة سياستها الخارجية.
- تمكين الطلاب من فهم نظريات السلوك والتفاعل البشري وأيضا دراسة التفسيرات النظرية المختلفة للسياسة الخارجية.
- استيعاب التنوع في أدبيات التنظير ضمن تحليل السياسة الخارجية، مع القدرة على ترتيبها وفق البراديغمات الكبرى في العلاقات الدولية.

المحور الأول/ ماهية السياسة الخارجية

لطالما اعتبرت السياسة الخارجية إحدى أسس ومقومات بناء المجتمعات والدول، كونها وسيلة للتعبير عن الذات والخصوصيات والأهداف التي تسعى مجموعة بشرية معينة إلى تكريسها في واقع العلاقات الدولية. ولن تتضح هذه المسائل وتتخذ صورتها الواقعية الحقيقية، إلا إذا كان لهذه المجموعات البشرية نسق أو إطار معرفي وحضاري واضح المعالم ومتجذر في أذهان وقلوب الأفراد الذين ينتمون إلى تلك المجموعات، وهو الذي يكتسب منه السلوك الخارجي مشروعيته وقوته، ومن خلاله تتحدد وظيفة ودور الدولة في التفاعلات الدولية، فالاعتبارات المادية (القوة العسكرية، الموارد الاقتصادية والشرية والجغرافية، طبيعة النظام الدولي...إلخ) ضرورية، ولكنها غير حاسمة في تحديد طبيعة ومحتوى السلوك الخارجي للوحدات السياسية. لذلك فالحالة الداخلية للدول، خاصة ما يرتبط منها بالاعتبارات المعنوية؛ تمثل الأساسات الحقيقية التي تبنى عليها السياسات الخارجية لأية وحدة سياسية.[1]

1- في محاولة التعريف بالسياسة الخارجية:

أ- أبعاد المفهوم: يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من بعض المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الباحثين

[1] – حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 245.

والمختصين في علم السياسة بشكل عام وفي حقل العلاقات الدولية بشكل خاص. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إيراد مجموعة من التعاريف المتداولة للسياسة الخارجية؛

قدم الأستاذ جيمس روزنو James Rosenau تعريفا ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها: "جزءا من السلوك المتكيف (Adaptive Behavior) للمجتمعات الوطنية، تحركه باتجاه بيئتها الخارجية بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم بنياتها السياسية، الاجتماعية الاقتصادية عند حدود مقبولة".

أما الأستاذ فاضل زكي محمد، فقد عرف السياسة الخارجية على أنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول"[1].

ومن جهته يفرق الأستاذ دانيال باب Daniel Papp بين **عملية السياسة الخارجية** والمقصود بال**سياسة الخارجية**؛ **فعملية السياسة الخارجية** هي: "مجموع منتظم للأفعال التي تتّبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية"، أما **السياسة الخارجية** فتعني: "الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية".

[1] زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، الجزائر، 2010، ص 29.

إن ما يمكن ملاحظته على هذه العينة من التعاريف هو أنها تنظر إلى السياسة الخارجية على أنها سلوكية الدولة تجاه بيئتها الدولية، والتي قد تأخذ أشكالا مختلفة، والشيء الذي يؤخذ على هذه النظرة هو إغفالها للوحدات الدولية غير الدول بتركيزها على الدولة كفاعل وحيد، على أن نطاق وحدات السياسة الخارجية أصبح يشمل إلى جانب الدول فاعلين آخرين.

وفي المقابل، نجد تعاريف أخرى تجنبت التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة في السياسة الخارجية، فجاءت في صياغات أكثر شمولية. ومن التعاريف في هذا الاتجاه تعريف الأستاذ محمد السيد سليم الذي يرى السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي". ومن جهته يعرف الأستاذ حامد ربيع السياسة الخارجية على المنوال ذاته.

أما الأستاذ مازن الرمضاني، فيقدم تعريفا يبرز فيه عنصرا هاما ومحددا في فهم السياسة الخارجية، وهو "البعد الرسمي" أو سمة التأثير لصانع القرار، إذ يرى أن السياسة الخارجية هي: "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار". وهو البعد الذي نجده متضمنا في التعريف الذي ساقه الأستاذ مرسيل ميرل Mercel Merle والذي جاء فيه أن السياسة الخارجية هي: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي

الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج – بنقيض السياسة الداخلية – مشاكل تطرح ما وراء الحدود".[1]

ويعد التركيز على صانع القرار أمر على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية، وهذا ما يؤكد عليه الأستاذ ريتشارد سنايدر Richard Snyder الذي يرى أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من طرف أولئك الذين يتولون المناصب الرسمية في الدولة.[2]

إن عرضنا لعدد من التعاريف التي وردت في أدبيات السياسة الخارجية وإبداء الملاحظات بشأنها يجرّنا إلى تقديم محاولة التعريف السياسة الخارجية على النحو التالي:

"السياسة الخارجية هي محصلة جملةْ ما يقوم به فاعل دولي ممثلا في صانعي قراره – من سلوكات وأنشطة موجهة نحو بيئته الخارجية في إطار تفاعلاته مع باقي وحدات المنظومة الدولية، سعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات".

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 15.

[2] James .N. Rosenau, InternationalPolitics and Foreign Policy.Free Press, New York, 1969. P206.

إن تعريف السياسة الخارجية على هذا النحو يمكّننا من إحاطة أكثر شمولية وتحديد أكثر دقة لطبيعة هذه العملية، بحيث يركز على عملية التفاعل المتعلقة بسلوكات الفاعل الدولي بمختلف أشكاله – الصادرة عن صانعي قراراته (إشارة إلى وجود عملية لصناعة القرار) الموصوفة بالخارجية بمعنى تجاوزها الحدود الإقليمية بالمعنى السياسي لهذا الفاعل – من حيث الطبيعة أو التأثير، مع إضافة عنصر للأهداف المسطرة. وهكذا نكون أمام تعريف يوضح جميع العناصر المحددة للسياسة الخارجية، ويحيط بأبعادها الرئيسية.

ونشير هنا إلى ملاحظة هامة، وهي أن تناول السياسة الخارجية بهذا المعنى يمكّننا من الانتقال من رؤية السياسة الخارجية على أنها مجرد مخرج (Outcome) إلى رؤية تتناولها على أنها عملية (Process)، بمعنى رؤية تحاول قدر الإمكان إيجاد التوازن في إعطاء الأهمية لتحليل المواقف والأفعال النهائية، وكذا لما أدى إلى تشكيلها (وهو الجزء غير الظاهر غالبا من جبل الجليد في السياسة الخارجية).

إضافة إلى ما سبق؛ قدم الكاتب السياسي الأمريكى ولتر ليبمان Walter Lippman في كتابه "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" (US Foreign Policy) ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية، حيث يقول: "إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم

لتنفيذ هذا الالتزام".. على أن الالتزام الخارجي (Foreign Engagement) في رأيه هو: "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم استعمال القوة"[1].

ومن جهته، يعبر عالم السياسة الإنجليزي روبرت كانتور Robert Cantor عن ذات المعادلة في كتابه "السياسات الدولية المعاصرة" (Contemporary International Politics) بالقول: "إن السياسة الخارجية الأكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلا من الإمكانات المتاحة والغايات المرسومة"[2].

وعليه؛ يتفق معظم أساتذة العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية مفهوم يرتبط بثلاثة أبعاد أساسية:

- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدة السياسية.
- مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية، تحدد في إطار الأهداف والغايات المرسومة.
- قدرات وإمكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف[3].

---

[1] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1968، ص 310.

[2] روبرت كانتور، السياسات الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989، ص ص 485-486.

[3] زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 36.

ب- التمييز بين المفاهيم: غالبا ما يحصل نوع من التداخل بين موضوع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إذ ينصرف كليهما إلى البيئة الخارجية ويتعامل مع/يتفاعل مع وحداتها وعناصرها، وبالتالي يصعب التمييز بينهما، إذ أن كلا منهما يفسر بدلالة الآخر، مما يوحي أن السياسة الخارجية ما هي إلا علاقات دولية، وأن العلاقات الدولية هي في واقعها سياسة خارجية.

إلا أن الواقع يشير عكس ذلك؛ فالتمييز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يبدو واضحا إذا ما حددنا موضوع كل منهما. صحيح أن البيئة الخارجية تمثل القاسم المشترك لكل منهما، إلا أن الآلية التي تعمل بها السياسة الخارجية تختلف عن تلك التي تعمل بها العلاقات الدولية.[1]

يهتم علم العلاقات الدولية بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيها، بينما تهتم السياسات الخارجية باعتبارها "برامج عمل" بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج...، وعليه فإن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدولة، وبالتالي فهي أوسع وأشمل، والسياسة الخارجية تحصر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، كما أن العلاقات الدولية مجالها أوسع لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يُعنى بما هو كائن، أما السياسة

[1] - عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.ص. 21-22.

الخارجية فتُعنى بما يجب أن يكون أي أنها تسعى إلى أكبر قدر من الفاعلية، بتوفير كل العوامل المساعدة على ذلك.

2- خصائص السياسة الخارجية وأهدافها

أ- خصائص السياسة الخارجية: يذهب معظم دارسو العلاقات الدولية إلى أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة[1]:

- فهي تعبر عن التوجهات الخارجية للدولة في مواجهتها للعالم الخارجي.
- وهي تعبر عن سياسة رسمية للدولة يتبناها جهاز الدولة التنفيذي.
- وهي سياسة معلنة: وتحليلها يتم عبر تحليل السياسات والتصريحات المعلنة الرسمية.
- هي ما يصدر عن الممثلين الرسميين للدولة الواحدة كونهم هم القادرين على إلزام الوحدة بتعبئة مواردها من أجل تنفيذ تلك السياسة.
- هي برنامجية: أي تعتبر مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي تتضمن أبعاد ذات طبيعة عامة مثل: توجهات، أدوار، أهداف، استراتيجية، وأبعاد ذات طبيعة محددة: وتتمثل في قرارات وسلوكيات.

كما يمكن فهم ظاهرة السياسة الخارجية من خلال دراسة سماتها الرئيسية التي تنحصر في عدة أبعاد:

---

[1] – عبد الرحمان الغالي، انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال، أوراق علمية، ورشة العلاقات الخارجية، مارس 2003، ص 01.

أولها: هو مدى أهمية السياسة الخارجية بالنسبة للوحدة الدولية. فالسياسة الخارجية قد تضطلع بوظائف معينة في ميدان تأمين المصالح الخارجية، ودعم الاستقلال السياسي، وبناء الشرعية السياسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ودعم التكامل القومي والاجتماعي.

وقد لا يكون للسياسة الخارجية إلا أهمية محدودة في حالات دول الحياد القانوني والحياد السياسي الدائم والدول المهزومة عسكريا والدول محدودة الموارد وغيرها. ويتطلب ذلك من القائد السياسي أن يحدد وظائف السياسة الخارجية في برنامج السياسة العامة، وصياغة برنامج سياسة خارجية يتواءم مع القدرات المتاحة، ومرحلة التطور السياسي والاقتصادي للدولة.

أما **ثاني تلك الأبعاد** فهو مدى استقلالية السياسة الخارجية سواء فيما يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل، أو مدى انفرادية أو جماعية عملية تنفيذها، أو مدى استقلالها عن القوى الاجتماعية الداخلية.

من ناحية ثالثة، فإن السياسة الخارجية تختلف بمقدار توزعها بين وحدات دولية أخرى. فقد تتجه السياسة الخارجية إلى التركز في اتجاه وحدات دولية محدودة أو إقليم أو أقاليم محدودة وقد تتوزع بين مختلف الوحدات الدولية.

من ناحية رابعة، فإن تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب توظيف أدوات معينة، وهي الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية الداخلية، والاستخبارية،

والرمزية، والعلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية. وهذه الأدوات تطبع السياسة بطابع معين، كأن يكون للسياسة الخارجية طابع عسكري أو اقتصادي.

من ناحية خامسة، تدور السياسة الخارجية حول قضايا معينة. والقضية هي مجموعة من العلاقات ذات الخصائص المشتركة والتي تتسم بوجود قيم وهياكل وفاعلين متميزين وبتفاوت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها. وقد تكون تلك القضايا أمنية–عسكرية، أو سياسية–دبلوماسية، أو اقتصادية–تنموية، أو ثقافية –علمية. وتتفاوت السياسات الخارجية بتفاوت القضايا التي تدور حولها.

من ناحية سادسة، فإن السياسة الخارجية تتغير بشكل تدريجي وذلك نتيجة لطبيعة تلك السياسة، أنها تتضمن ارتباطات خارجية قد يصعب تغييرها بشكل مفاجئ. بيد أن الطابع التدريجي للسياسة الخارجية لا ينفي إمكانية حدوث تغير جذري في فترة زمنية وجيزة في تلك السياسة. ولكن هذا الشكل من التغير نادر الحدوث ولا يتم بشكل مفاجئ، كما أنه يحدث غالبا في الدول التسلطية–[1] وهو ما أشار إليه الدكتور محمد السيد سليم في عديد مؤلفاته.

في حين اقتصر بعض الباحثين على ثلاث عناصر أساسية تتكون منها السياسة الخارجية: يتمثل الأول في **الطرف الدولي** الذي يصدر عنه النشاط أو السلوك في السياسة الخارجية، ويدور الثاني حول القضية أو **الموقف الدولي** الذي يتطلب فعل أو رد

[1] – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط3، القاهرة، 2013، ص 95.

فعل من الأطراف الدولية، أما الثالث فيتجسد في تلك **القرارات** التي تتخذها الوحدات الدولية لتحقيق أهداف مرتبطة بالموقف الدولي. وبالتالي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن تفاعل هذه العناصر في إطار بيئة دولية غير ثابتة.[1]

ب- أهداف السياسة الخارجية: جميع الدول حين تضع أهدافها وتعمل على تنفيذها إنما تضع أولويات لها، وتأتي في مقدمتها أهداف حماية المصالح العليا والحيوية لها، وهي الأهداف الثابتة والمباشرة كالدفاع عن البلاد وحماية أمن وسيادة الدولة، وسلامة أراضيها ورعاياها وتحقيق الرفاهية ومقاومة العدوان الخارجي على أراضيها، ولذلك ولا تفرط بها ولا تساوم عليها، ولا تمانع من خوض الحرب في سبيلها.

أما الأهداف الأخرى غير المباشرة، فهي كالأهداف المتعلقة بتعزيز المكانة الدولية والإقليمية لها، وتفعيل نشاطها وروابطها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحل المشكلات والمنازعات، وعقد المعاهدات، وهنالك أهداف بعيدة المدى كالتنمية والتقدم في المجالات العلمية، والتي تأخذ حيزا زمنيا طويلا لإنجازها، وهناك أيضا التكامل والتعاون مع مختلف دول العالم. غير أن أولويات السياسة الخارجية تتغير عبر التفاعلات الدولية والإقليمية فقد تقفز بعض الأهداف إلى المقدمة، أو تتغير أولوياتها سيما زمن الحرب، أو وقوع أحداث خطيرة في دول الجوار والدول الأخرى. وعلى ضوء أهداف الدول وسياساتها تنشأ التحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعاون بين

[1] – حسن أبو طالب، السياسة الخارجية للنظام الإقليمي العربي: دراسة استطلاعية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 40، أفريل 1992، ص 173.

الدول التي تتشابه أهدافها، أو تنشأ الخصومات السياسية والحروب والصراعات بين الدول التي تتعارض أهدافها ومصالحها الحيوية والثانوية.

أما أهداف الحالة الناشئة التي تتخذها الدول كنتيجة للأوضاع الدولية الجديدة التي تظهر فجأة نتيجة أزمات أو سياسات دولية أو قضايا تعرض على المنظمات الدولية، فإن الدول تتعامل معها استنادا إلى أهدافها ومبادئها العامة، وتكييفها وفقا لمصالحها[1].

ومنه يمكن تلخيص بعض الأهداف الأساسية المرتبطة بكينونة أي وحدة سياسية واستمراريتها، أهمها[2]:

- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.
- زيادة قوة الدولة.
- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة.
- العمل على تثبيت معالم الثقافة ونشر الإيديولوجية للوحدة السياسية.
- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

[1] قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 403.

[2] - Ryan K. Beasley , Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, eds. Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior. Reviewed by James JF Forest, Published by H-Teachpol (June, 2002).p.410.

3-أنواع السياسة الخارجية:

إن تصنيف السياسة الخارجية أمر غير متفق عليه، فقد اختلفت تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل فريق لهذه المسألة:

أ/ من حيث صنع القرار: سياسات خارجية ديمقراطية وأخرى تسلطية:

- السياسات الديمقراطية يكون فيها صنع القرار معرّضا للتقييم والمتابعة من قبل مؤسسات منتخبة ديمقراطيا، وهنا تتوزع مسؤولية تحديد أهداف السياسة الخارجية وصنع قراراتها بين أجهزة مختلفة، رغم أن الإنجاز والبلورة الميدانية تتحكم فيه السلطة المركزية، وحسب نظرية الفاعل العقلاني فإن هذه الاعتبارات لا تسمح بمرور الاختيارات غير العقلانية.
- أما السياسات التسلطية فتتميز بمركزية شديدة عند تحديد الأهداف وصنع وتنفيذ القرارات، بحيث تخضع في غالب الأحيان إلى الاعتبارات الشخصية، الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء والتناقض والمخاطرة.

ب- من حيث الأهداف:

- سياسات تتوخى تحقيق أهداف التوسع والهيمنة، وعادة ما تتورط مثل هذه السياسات في نزاعات وحروب مع بقية وحدات النظام الدولي.

- سياسات تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية وتعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الآخر أو التأثير عليه، وهي سياسات تدعم عوامل الاعتماد المتبادل في النظام الدولي.

ج-من حيث علاقتها بالقيم والمبادئ:

- سياسات أيديولوجية كونها تتأثر بالمبادئ الأيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتسعى إلى صياغة قراراتها وبلورتها في الواقع العملي على ضوء ما ترسمه هذه المبادئ، وعادة ما تسعى تلك الدول من خلال سياستها الخارجية إلى تصدير مبادئها الإيديولوجية إلى دول أخرى.

- سياسات براغماتية وهي عكس الإيديولوجية حيث تسعى إلى التعامل مع حالات السياسة الخارجية وفق طبيعتها وما تمليه عليها مصالحها المادية والنفعية الآنية. غير أن العلاقة بين المبادئ والسلوك الواقعي قد تتخذ مسارات جد معقدة لم تفصل النقاشات الأكاديمية إلى يومنا هذا في شكلها ومضمونها.[1]

[1] - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص ص 27-28.

المحور الثاني/ تطور حقل السياسة الخارجية

ترجع المحاولات الأولى لتفسير السلوك الخارجي للدول إلى العهد الإغريقي القديم عند ظهور نظام الدولة–المدينة، إذ فحص المؤرخ الإغريقي "ثيوسيديدس" في كتابه "الحرب البالوبونية" مختلف الأسباب التي دفعت بصانعي القرار في الدولة–المدينة إلى الإقرار حول مسائل الحرب والسلم، ولذلك اعتبر هذا المؤرخ من بين الأوائل الذين اهتموا بالعوامل النسقية والنفسية في عملية اتخاذ القرار[1].

ثم عرفت دراسة السياسة الخارجية عدة تطورات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت عدة محاولات تفسيرية تحليلية للظاهرة، وبُذلت عدة جهود علمية ومعرفية ابتداءً من الجهود التي قادها هارولد ومارغريت سبراوت وصولا إلى إسهامات كل من ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو، وتشارلز هيرمان، وغراهام آليسون.[2]

وعليه نجد أن التطور الحقيقي الذي عرفه ميدان التنظير في السياسة الخارجية هو ذلك الذي ميّز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أن بداية ارتسام معالم تخصص السياسة الخارجية كانت نتيجة لعملية التفتيت والتجزئة التي عرفها ميدان العلاقات الدولية، وهو ما ساهم في انتعاش محاولات التنظير وبشكل كبير في حقل السياسة

[1]- J.E. Dougherty and R.L Pfalzgraff, Contending Theories of International Relations, New York, Harper and Row Publishers, 1981, P.469.

[2] – ولد الصديق ميلود، ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017، ص 31.

الخارجية، لكن هذا التوجه أفرز في ظرف وجيز مجموعة من النماذج والنظريات ذات النظرة الجزئية، إذ أنها تركز على متغير أو متغيرات محددة وتهمل غيرها، وهو ما أدى إلى كثرة المحاولات التنظيرية وتضاربها في الكثير من الأحيان[1].

ومع انتهاء الحرب الباردة برزت موجة جديدة من التنظير في العلاقات الدولية تدّعي عدم الوقوف عند حد الوصف والتفسير للواقع الدولي بل وتجاوزهما إلى محاولة التأثير في تشكيل هذا الواقع.

1- الجيل الأول:

قبل منتصف القرن الماضي لم تشكل السياسة الخارجية حقلا مستقلا متميزا للدراسة، وكان التاريخ الدبلوماسي هو الأقرب لما نسميه اليوم بالسياسة الخارجية؛ إلا أنه برز اتجاه نظري دعا إلى ضرورة توسيع دراسة السياسة الخارجية إلى ما وراء الوصف، نحو وضع إطار نظري لشرح وتصنيف وتفسير وحتى التنبؤ بالسياسات الخارجية، من حيث مسبباتها، صناعتها وأنماطها، بهدف اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية، مستعدة للاختبار الإمبريقي (التحقق الواقعي) وقابلة للتعميم باختلاف أنواع الدول.

مَثّل هذا الاتجاه نخبة من محللي السياسة الخارجية الذين عُرفوا باسم "الجيل الأول"، وذلك خلال مرحلة الخمسينيات التي شكلت ثورة حقيقية في حقل تحليل

[1] – حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 115.

السياسة الخارجية الناشئ، حيث تجلت محاولاتهم في ثلاث إسهامات كبرى تمثل جذور تحليل السياسة الخارجية كحقل مستقل للدراسة. وفي نفس الوقت تمثل مجالات البحث الرئيسية في هذا الحقل (السياسة الخارجية المقارنة، صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، السياق النفسي للسياسة الخارجية).[1] التي تجد جذورها في الأعمال المرجعية لكل من جيمس روزنو، "ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية" سنة 1966، وسنايدر، بروك وسابين، "صنع القرار كمقترب لدراسة السياسة الدولية" سنة 1954، ثم هارولد ومارغريت سبروت، "فرضيات علاقة الفرد–البيئة في سياق السياسة الدولية" سنة 1956.[2]

2- الجيل الثاني:

بدأت هذه المرحلة منذ أواخر السبعينيات إلى اليوم؛ واتسمت بنقد وتقييم الجيل الجديد لما وصل إليه الجيل الأول وذلك بالتحفظ على مسألتين؛ أولهما ابستمولوجي حول إمكانية إيجاد نظرية عامة قابلة للتعميم في السياسة الخارجية، وثانيهما منهجي حول فعالية استخدام المناهج الكمية بتطبيقاتها الرياضية والإحصائية. ولأن الدراسات لم تؤد إلى النتائج المتوقعة لها؛ فإنه كان من الضروري اقتراح بديل ابستمولوجي

[1] - Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis : Yesterday, Today and Tomorrow, Op. Cit., p.213.

[2] - Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis : Yesterday, Today and Tomorrow, Op.Cit., p.213.

ومنهجي، فشملت إعادة التقييم مجالات البحث الثلاث في السياسة الخارجية، واللافت أن هذه العملية قادها أبرز الآباء المؤسسين من رواد الجيل الأول.[1]

توجهت هذه المراجعة نحو الاعتماد أكثر على المناهج الكيفية مع التحذير من محاولات التعميم، وذلك بعد اعترافهم بأهمية التحليل على المستوى الفردي لتفسير السياسات الخارجية، وأيضا استحالة استعمال الحسابات الكمية في قياس بعض المتغيرات غير المادية مثل القيم وتصورات صناع القرار... [2]، كما طالت المراجعة فكرة البحث في عملية وبنية صنع القرار وذلك ضمن بيئة الجماعة الصغيرة أو البيروقراطية، إلا أن الأمر أثار إشكالات عديدة على مستوى التطبيق. كما تَركّز النقاش في المجال الثالث (التحليل الإدراكي) حول ضرورة تطوير منهجية الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية للاستفادة منها في تحليل السياسة الخارجية تحديدا.[3]

وكانت اهتمامات باحثي كلا الجيلين تهدف إلى معرفة خصوصيات صناعة القرار وبأن المعلومات حول هذه الخصوصيات تحتاج لأن تنتظم في فئات متنوعة من المتغيرات في مسار بناء نظرية عامة (تحليل عبر مستوياتي)، وأخيرا خلصوا إلى فكرة مفادها بأن المفاهيم والنظريات من مختلف الحقول الاجتماعية (علم النفس، علم

[1] - Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick J. Haney, Generational Change in Foreign Policy Analysis, Op., Cit, p.1.

[2] - Deborah J Gerner, The Evolution of the Study of Foreign Policy, In: Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick J. Haney, Foreign Policy Analysis : Continuity and Changein Its Second Generation, (Englewood Cliffs, New jersey, Prentice-Hall, Inc. A Simun and Schuster Company, 1995), p.21.

[3] - see, Harold and Margret Sprout, Man-Milieu Relationship hypothesis in The Context of International Politics.

الاجتماع، الأنثروبولوجيا..) يجب أن تساهم في هذا المسعى.. وبالتالي اتفقوا على اعتبار فهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية هي في نفس أهمية –إن لم تتعدى– معرفة نتائج هذا القرار.

بعد استعراض مجالات بحث كل من الجيلين في خضم المشاكل والمعضلات النظرية والمنهجية؛ يمكن القول أن المعضلة الأكثر عرقلة في مسار بناء الإطار النظري الملائم لتفسير السياسة الخارجية تكمن في تأثر جل النظريات والنماذج التي ظهرت في هذا الحقل تأثرا واضحا بالبيئة الليبرالية الغربية التي تبلورت في إطارها. لهذا السبب فإن هذه المحاولات التنظيرية تفقد الكثير من مصداقيتها العلمية بمجرد محاولة إسقاطها على سياسات خارجية لدول تقع خارج منظومة الدول الليبرالية أو عند وجودها في أزمنة مختلفة.[1]

وإذا ما تساءلنا عن سبب اختلاف السياسات الخارجية للدول، أو سبب تغيرها من فترة لأخرى في الدولة الواحدة؛ فإن الإجابة نجدها أساسا في تمايز واختلاف طبيعة البيئة التي تصنع ضمنها تلك السياسات، أي استنادا لمجموعة من المحددات البيئية التي تمثل متغيرات تفسيرية مستقلة تتفاعل وفق خصائص كل وحدة دولية، وتنقسم تلك المتغيرات إلى ثلاث فئات[2]:

[1] – حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 7.

[2] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 137–141.

- متغيرات البيئة الموضوعية: هي تعبير عن الواقع كما هو كائن فعلا، وتشمل فرص وقيود النسق الداخلي والدولي إضافة إلى الخصائص القيادية.

- متغيرات البيئة النفسية: هي تعبير عن العملية التأويلية التي يقرأ بها صانع القرار الفرص والقيود التي تعرضها البيئة الموضوعية، إنه الواقع كما يتصوره صانع القرار. وبالتالي فالمتغيرات النفسية هي الوسيط الذي من خلاله تنتج المتغيرات الموضوعية آثارها في السياسة الخارجية.

أما تحديد العلاقة بين البيئة الموضوعية والبيئة النفسية؛ فإن ما يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية يتوقف على مدى التفاوت أو التطابق بين البيئتين الموضوعية والنفسية[1].

- متغيرات وسيطة: وتشمل المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية وتحديدا عملية صنع واتخاذ القرار.

وبالتالي تتفاعل هذه المتغيرات (الموضوعية والنفسية والوسيطة) في تحديد الشكل النهائي للسياسة الخارجية، هذا التفاعل يمكن أن يوصف بأنه نسق السياسة الخارجية.[2]

[1] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، الصفحات نفسها.

[2] –المرجع نفسه، ص 142.

المحور الثالث/ العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأية دولة، ويمكن تلمسها كعوامل ثابتة وأخرى متغيرة، أو تصنيفها كعوامل خارجية وأخرى داخلية، وهي جميعا تؤثر على أداء الدولة سلبا أو إيجابا، وهذه العوامل بمجملها تحدد أهداف السياسة الخارجية كتعبير عن مصالحها الأساسية والعامة، والوسائل التي تستخدمها لتنفيذ سياستها وصيانة مصالحها، وسد الثغرات التي تكتنف تطبيقها، ونظرا لنسبية تلك التأثيرات وارتباطها بقدرة صانعي القرار في توظيفها وتكييفها، وتقليل آثارها السلبية، وزيادة أهميتها الإيجابية فسوف نتناولها بشكل عام.

1- العوامل الداخلية:

تتمثل أهم العوامل الداخلية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي للوحدات السياسية في:

أ- النظام السياسي والاقتصادي: ترتبط عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام وطبيعة اقتصاد الوحدة السياسية؛ ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات ومشاورات طويلة مع جهات تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار وتنفيذه مما يفقد القرار فاعليته، كما أن زيادة حجم المشاركة في هذه العملية يؤدي إلى فقدان السرية واحتمال معرفة أطراف خارجية بالتفاصيل عن القرار قبل اتخاذه.

أما في النظم غير الديمقراطية فيختلف الأمر؛ حيث أن عملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق لا يشارك في اتخاذه إلا عناصر محدودة، فضلا عن توفر عامل السرعة في مواجهة المواقف الخارجية، وكذا ارتباط مصالح النظام بشخصية صانع القرار بعكس الحال في الأنظمة الديمقراطية.[1]

كما يؤثر النظام الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار من عدة جوانب، حيث تساعد الموارد والقدرات الاقتصادية للدولة على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها إذا ما تمكنت من استثمارها وتوظيفها في مسارها الصحيح لخدمة سياستها الخارجية. أما إذا كانت قدرتها الاقتصادية ضعيفة فإن ذلك يحدّ من حريتها في اختيار البدائل التي تتماشى مع مصلحتها القومية، مما يجعلها مُعرّضة للتدخلات الخارجية في اتخاذ قراراتها بل والمشاركة في صنعها أيضا.

ب- النخب السياسية: تتأثر السياسة الخارجية بالتكوين الاجتماعي، وبالتحديد بطبيعة تكوين النخبة السياسية؛ هذه الأخيرة تمثّل أولئك الأشخاص المعنيين رسميا للتصرف نيابة عن الدولة لأنهم يشغلون المناصب الرسمية ويحتلون مراكز سلطة ضمن النظام، كما تحيط بهم بيروقراطية من الإدارات المتمركزة حول وزارات الخارجية ولكنها تتضمن أيضا عددا من وزارات الدولة الأخرى.

[1] – ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، ص 38.

ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل: شكل النظام السياسي، مدى تجانس النخبة السياسية واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية، وأصولها الاجتماعية.[1]

ج–الأحزاب السياسية: وتختلف من حيث هياكلها ووظائفها من نظام لآخر، فبالنسبة للنظم ذات الحزب الواحد أو الثنائية الحزبية فيكون فيها دور الحزب الحاكم مهما وحاسما، أما في النظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية، فتأثير الأحزاب يكون محدود، ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات، وبالتالي فمدى تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار.[2]

د– جماعات الضغط: ويختلف تأثيرها على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حسب ارتباطها وتأثرها بهذه القرارات، وتعتمد في ضغطها على عدة وسائل منها الترغيب والترهيب أو محاولة التأثير على الرأي العام وتعبئته بأفكار لصالحها، أو تشجيعه على الاضطرابات والتظاهرات وغيرها من الوسائل..، كما وتحاول هذه الجماعات التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب وطبيعة تكوينها ومصالحها من خلال 3 قنوات هي:

– المشاركة المباشرة في عملية صنع تلك السياسة،

---

[1] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 188.

[2] – جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد صفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات لجامعة الملك سعود، السعودية، 1989، ص 154.

– توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية،

– العمل كجماعات وسيطة بين السلطة السياسية والمواطنين من خلال تعبيرها عن مصالح محددة لفئات من المجتمع. [1]

هـ– الرأي العام: حيث يؤدي موقفهم بالضرورة إلى التأثير السلبي أو الإيجابي على الأحداث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في لحظة معينة من التاريخ. إلا أن افتقادهم للمعلومات الكافية لاتخاذ قرارات خارجية يفقدهم التأثير والمصداقية مما يسمح لصانع القرار بإقناع الرأي العام بوجهات نظره، فيحرص دائما على أن يضعهم في حساباته، مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.[2]

و– عوامل داخلية موضوعية وأخرى نفسية: وهي التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية والآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها وتشمل[3]:

*الخصائص القومية التي تتضمن كل من المقدرات القومية، المشكلات الاجتماعية، مستوى التطور القومي، والتكوين الاجتماعي.

وفيما تنصرف المقدرات القومية إلى المقدرات الاقتصادية والعسكرية (التي يمكن تحديدها من خلال مستوى التطور التكنولوجي وحجم الموارد التي تؤثر في نوعية

---

[1] – ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، ص 42.

[2] – المرجع نفسه، ص 43.

[3] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 188–189.

وحجم السياسة الخارجية المنتهجة، ومدى قدرتها على التصرف في المجال الدولي، إلا أن تأثير تلك المقدرات يعتمد على إدراكات صانع السياسة الخارجية للواقع). من ناحية أخرى فإن تزايد المشكلات الاجتماعية وتفاقمها قد يؤدي بالقائد السياسي إلى محاولة التغلب عليها عن طريق التصدي لمعارك وقضايا خارجية ما يؤدي إلى خلق بيئة محلية مساندة للقائد السياسي (أي تعبئة الجمهور المحلي خلفه) لمجابهة المشكلات الداخلية. أما مستوى التطور القومي فنجد أن الدول متعددة القوميات غالبا ما تتجه إلى سلوك سياسات خارجية معادية لحق القوميات في تقرير المصير. ثم يأتي التكوين الاجتماعي فتتأثر السياسة الخارجية به وتحديدا بطبيعة تكوين النخبة السياسية، والتكوين الطبقي وشكل جماعات المصالح...[1]

*الخصائص المجتمعية: فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين وبين الاتصال المتبادل بينهما، بمعنى آخر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا اندماجيا.[2]

*الخصائص الثقافية: حسب "ماكفون" و"شابيرو" تشمل النظم الثقافية في المجتمعات الوطنية كدرجة التعددية الثقافية، وأنماط تحديد الهوية الوطنية واستيعابها، وطبيعة العقيدة أو العقائد في المجتمع وقدرتها على أن تكون أداة تعبئة شعبية...، حيث يؤثر

[1] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 188.

[2] – ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، ص 45.

توزيع القيم والاتجاهات الثقافية داخل المجتمع على صنع السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم (الخصائص الثقافية والحضارية للشعوب ونوعية الانتماءات والولاءات الفكرية والعقائدية). ومن المرشح أن يتنامى الإدراك بقيمة المتغيرات الثقافية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أكثر مستقبلا، فقد اعتبرت الثقافة المصدر الأول للصراعات والحروب في العالم، لذا من الممكن أن تصبح عامل تحليل وتفسير واستشراف أيضا.[1]

*الخصائص الشخصية للقائد: ويلعب القائد دورا أساسيا في صنع السياسة الخارجية، سواء في الدول الديمقراطية أم التسلطية، فالقيادة هي مسؤولية إنسانية واجتماعية وسياسية وتاريخية لمرحلة معينة، تهدف إلى التوجيه والسيطرة لمجموعة تتألف من أكثر من اثنين فما فوق بحصر نوع من التفاعل المتبادل بين القائد والمحكومين؛ القائم على الثقة المشتركة لإنجاز المهمات المستقبلية المطلوبة لتطور وتقدم ذلك التنظيم.[2]

وقد قدم بعض الباحثين مجموعة من المتغيرات التي في نظرهم تشكل متغيرات مهمة في أداء دور القيادة الكاريزمية وهي: قوة شخصية القائد، الخبرات السياسية والحزبية للقائد، طموح القائد، الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية والمتغيرات الدولية.[3]

---

[1] – ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] – فاروق عمر، صناعة القرار والرأي العام، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 49.

[3] – ولد الصديق ميلود، المرجع نفسه، ص 56.

أما عن أنماط القيادة فتتفق أغلب الدراسات على تقسيم القيادة إلى 3 أنماط أساسية: قيادة ديمقراطية، وأخرى أوتوقراطية، وثالثة متحررة.[1]

كذلك يؤثر إدراك القائد السياسي لموقف معين على سلوكه السياسي الخارجي. ويظهر ذلك في مجالات متعددة، لعل أهمها المجالات المتعلقة بالكرامة والبقاء القومي، وفي نجاح أو فشل عملية الردع وفي عملية التفاوض. ويؤدى سوء إدراك القائد السياسي للموقف إلى عديد من السلوكيات التي لا تستند إلى الحقائق الموضوعية. وهناك أشكال كثيرة من سوء الإدراك نبه إليها دارسو السياسة الخارجية. ومن ذلك الميل إلى المبالغة في أهمية الدولة التي ينتمي إليها القائد السياسي في النسق الدولي، والميل إلى رؤية العدو على أنه وحدة متجانسة وغيرها.

وأخيرا فإن الانطباعات العامة الأولية لدى القائد السياسي، أو ما يسمى بالتصورات، عن الاخرين تنعكس على سلوكه إزائهم. وكلما كانت هذه التصورات سلبية ومتبادلة، زاد الميل إلى اتباع سياسات خارجية صراعية.[2]

ي- العوامل الاقتصادية: حيث تلعب دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، لذا فإن قدرة الدولة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية، وخاصة قدرتها على إنتاج وامتلاك السلع

[1] – المرجع نفسه، ص 57.

[2] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ط1، ص ص 420-421.

الأمنية في علاقاتها مع الدول الأخرى يتوقف على وضعية الاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية فيها.[1]

2-العوامل الخارجية: [2]

وتتمثل أهمها في التكتلات الدولية، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الرأي العام الدولي.

أ- التكتلات الدولية[3]: حيث أن المنازعات بين الدول الأعضاء في التكتلات تفرض اتجاهات سلوكية معينة لها أثرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فعضويتها ضمن التكتلات يفرض عليها أن تسلك نهجا معينا جراء ما يحدثه ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية.

ب- المنظمات الدولية[4]: من الممكن للمنظمات الدولية أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار، فإنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، وإنشاء منظمات إقليمية بعد الحرب العالمية الثانية، أسهم إلى حد بعيد في نقل قواعد السياسة الداخلية إلى المجال الدولي، وبصورة عامة

---

[1] – ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، ص 46.

[2] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 206.

[3] – محمد عزيز شكري ومصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، جويلية 1978، ص 87.

[4] – المرجع نفسه، ص 49.

فإن ديناميكية المنظمات الدولية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعتمد على مدى قوة هذه المنظمات، ومدى اهتمام صانعي القرار بالانضمام إليها ومراعاة وجهة نظرها.

ج- الشركات متعددة الجنسيات[1]: فنظرا لما تتمتع به هذه الشركات من طاقة هائلة في توظيف القوة التأثيرية على الدول لمتابعة مصالحها؛ فإن باستطاعتها استثمار هذه السلطة وبالطريقة التي تستطيع بها ممارسة مختلف الضغوط، وبالأخص ضد الدول المتخلفة، كما تلجأ لعدة وسائل من بينها: استغلال الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث دون دفعها إلى مجال التنمية، التأثير على نمط أشكال الحكومات في بعض الدول، واستخدام مختلف الأدوات للهيمنة الاقتصادية على وحدة سياسية معينة.

د- الرأي العام الدولي[2]: ويختلف تأثيره ومداه في صناعة القرار السياسي الخارجي بحسب الظروف والواقع الدولي، فبينما يظهر لدى البعض بصورة إيجابية حاسمة فإنه يظهر في اتجاه آخر بشكل أقل إيجابية. أما "إسماعيل صبري مقلد" فيرى أنه لا يمكن الادعاء بأن الرأي العالم فاقد لكل تأثير.

[1] – محمد عزيز شكري ومصطفى ناصف، المرجع السابق، ص 87.

[2] – المرجع نفسه، ص 89.

هـ- عوامل خارجية موضوعية: وهي تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل: النسق الدولي، المسافة الدولية، التفاعلات الدولية، الموقف الدولي. [1]

[1] – مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر وجريس برس، سلسلة آفاق دولية، بيروت، ص 99.

المحور الرابع/ عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي

1- مفهوم القرار السياسي الخارجي:

أ- تعريف القرار السياسي: يمكن تقديم تعريف إجرائي للقرار السياسي، حيث "يشير إلى الفعل المختار من بين عدة بدائل نتيجة تأثير مجموعة من المتغيرات المحيطة بالهيئة التي تتخذ القرار سواء كانت فردا أو مجموعة من الأفراد...، إلا أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدودا" وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة".[1]

ب- التمييز في المفاهيم: وهنا يجب التمييز بين عملية اتخاذ القرار وعملية صنعه، ويتحدد التمييز في ثلاث مستويات هي:[2]

-المستوى الوظيفي: وضمن هذا المستوى تختص عملية صنع القرار بآلية تكوين القرار أو وظيفة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في عملية تشكيله، أما عملية اتخاذ القرار فإنها تختص بآلية انتقاء القرار، واختياره بعد تشكله، حيث يمثل واحدا من بين القرارات الواجب اتباعه باعتباره يمثل القرار الأكثر عقلانية أو نفعا في تحقيق المصلحة العليا للدولة.

---

[1] - عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 75.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 77-78.

-المستوى البنيوي: وفيه تكون عملية صنع القرار نتاج بنية مؤسساتية تعكس جهدا جماعيا تشترك فيه أجهزة ومؤسسات عدة تسهم كل منها حسب اختصاصها في عملية صنع القرار. في حين تنحصر عملية اتخاذ القرار بمجموعة ضيقة من الأشخاص يتربعون على قمة السلطة، وغالبا ما تنحصر مسؤولية ترجيح بديل معين من مجموعة بدائل بشخص واحد هو الزعيم أو القائد السياسي.

-المستوى المرحلي: حيث أن عملية صنع القرار تسبق عملية اتخاذ القرار، إذ أن الأولى تمهد للثانية، والعملية الثانية تعد امتدادا للأولى واستكمالا لها.

2- مراحل عملية صنع القرار

على الرغم من اختلاف الباحثين في عدد المراحل وترتيبها إلا أنهم يتفقون في أن هذه المراحل تبدأ بوجود الحافز وتنتهي بمرحلة التقييم والتقويم.

وإجمالا تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل: تبدأ أولا بوجود حافز خارجي يواجه صانع القرار ويثير اهتمامه، وثانيا إدراكه لهذا الحافز، ثم تأتي مرحلة جمع المعلومات كمرحلة ثالثة وهي معلومات تتعلق بطبيعة الحافز ونوعيته...، يلي ذلك مرحلة رابعة يجري فيها تصنيف المعلومات وتحليلها وتفسيرها، حيث يتم تكوين صورة متكاملة عن طبيعة الحافز الخارجي ودوافعه وأهدافه.. وهي المرحلة التي تسبق اتخاذ القرار.

ولا تمثل هذه المرحلة (اتخاذ القرار) المرحلة الأخيرة وإنما هناك مرحلة أخرى مكملة لها وهي مرحلة متابعةْ القرار المتخذ وطريقة إدارته وتحديد السبل والإجراءات الضرورية حتى يتمكن من إنجاز وتحقيق الأهداف المرجوة من اتخاذه.[1]

3-الهيئات المشاركة في صناعة السياسة الخارجية:

إن عملية صنع السياسات الخارجية هي تكوين وصياغة السياسة الخارجية من خلال جمع المعلومات وإعدادها، والآراء ووجهات النظر، ودراستها وتحليلها والخروج منها بنتائج معينة تساعد على اتخاذ القرار من قبل الجهة الرسمية المخولة به وفقا للدستور، كأن يكون رئيس الوزراء، ولذلك فإن الأجهزة والمؤسسات المتصلة بالسياسة الخارجية تمارس نشاطها كوظيفة مستمرة في حلقات كثيرة تمس مصالح الدولة في علاقاتها الخارجية، أو قضايا ومشاكل إقليمية ودولية.

وتلعب **وزارة الخارجية** في كل دولة دورا كبيرا في هذا المجال من خلال دوائرها وسفاراتها في الخارج، ثم الوزارات الأخرى كالدفاع حين يتعلق الأمر بالسياسات الأمنية والدفاعية ووزارة الاقتصاد فيما يتعلق بالإمكانات والقدرات الاقتصادية، وأجهزة المخابرات والأمن، ومجلس الأمن القومي، أو مجلس الدفاع الأعلى في بعض الدول، والمستشار ومراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمانات. وقد تتنافس هذه الأجهزة في تقديم المشاريع والصياغات

[1] – عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص ص 76-77.

المطلوبة لاتخاذ القرار السياسي بشأنها، غير أنها في المحصلة النهائية تضع الحلول والتوصيات والبدائل وسلم أولوياتها، والفوائد المرجوة منها، والخسائر المتوقعة.

ولذلك فإن إنجاز القرار يعني اختيار صانع القرار وفقا لإدراكه بديلا واحدا من مجموعة من البدائل المهيأة أمامه، والذي يعتقد أنه البديل الأفضل لتحقيق هدف السياسات الخارجية، لأنه يتضمن ربح أعلى، وخسارة أقل، وحماية أفضل لمصالح الدولة، والأقرب إلى الصواب، والأنسب من غيرها، وبالتأكيد فإن هذا القرار يخضع لشخصية صانع القرار، والبعد الذاتي والنفسي. وتأثير البيئة الداخلية والخارجية في إدراكه وتصوره[1].

وتعتبر السلطة التنفيذية هي الجهة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، وذلك نتيجة لطبيعة السياسة الخارجية والتي تتسم بعدم اليقين وسرعة التغير، ونتيجة لطبيعة السلطة التنفيذية التي تتسم بالتفرغ والوحدة التنظيمية وامتلاك المعلومات. ويؤدي ذلك بمعظم النظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية الدور المحوري في صنع السياسة الخارجية. حيث أن التكوينات والقوى السياسية الأخرى تلعب دورا يعتد به في هذا الميدان. ومن ذلك دور الوحدات الإقليمية في النظم الاتحادية، ودور السلطة التشريعية في النظام الرئاسي، ودور السلطة القضائية في النظم التي تأخذ بنظام المراجعة القضائية، ودور الأجهزة البيروقراطية، أما عملية صنع

[1] المرجع نفسه، ص 404.

السياسة الخارجية فإنها عملية سياسية مركبة تتشابك فيها الخطوط الرسمية وغير الرسمية، وتنتج عن تفاعل العديد من المتغيرات والقوى التي قد تتضارب رؤيتها للسياسة الخارجية الواجبة الإتباع.[1]

إن السياسة الخارجية للدول هي نشاطاتها وسلوكها السياسي الخارجي المرتبط بأهداف معينة والتي تعبر عن مصالحها، ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قبل الهيئات المسؤولة عن الدول وفقا لنصوص دساتيرها، وليست الدولة وحدها التي تمارس حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية، وإنما هنالك منظمات دولية وإقليمية، وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسية تتعدى الحدود الوطنية للدول. لها أهدافها وسياساتها تجاه الدول والمنظمات الدولية، غير أن تحليل السياسة الخارجية لأية دولة تتطلب دراستها من خلال عدة مناهج مترابطة مع بعضها والتي من أهمها منهج صنع القرار، والمنهج السلوكي، والمنهج النظمي، ووفقا للنظم السياسية السائدة في الدول سواء أكانت ديمقراطية أم شمولية، أو أن جهة اتخاذ القرار زعيم متفرد، ولذلك تتداخل دراسة سلوك أصحاب القرار مع الجوانب الأخرى المرتبطة بها.[2] كما سيأتي لاحقا.

[1] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 417.

[2] قحطان أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص398.

4- وسائل تنفيذ السياسات الخارجية

أ- الوسيلة الدبلوماسية: هي إحدى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، بل هي أهمها وأقدمها في زمن السلم، ولكنها لا تنقطع في زمن الحرب، ولذلك فإن وزارات خارجية الدول تنفذ القرارات السياسية الخارجية عبر أجهزتها الداخلية، واتصالاتها بسفراء وممثلي الدول والمنظمات الدولية، أو عبر سفرائها وممثليها في الخارج. وتعتبر المفاوضات السرية والعلنية التي يجربها الدبلوماسيون، والحصول على نتائج مثمرة من خلالها هي الأفضل لأنها عملية سلمية، ولو أنها غير بعيدة عن الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكنها عملية أخذ وعطاء، وتعاون وصراع لكل طرف من أجل الحصول على الأهداف أو جزء منها، وما تتخللها من مساومات وإغراءات وتهديدات مبطنة، وأفعال محدودة.

وتستخدم دبلوماسية المفاوضات خلال الأزمات والحروب من أجل وقفها عبر شروط مرضية للأطراف المتحاربة لأن الحرب استمرار للسلام ولكن بوسائل أخرى، والعمل الدبلوماسي لا يقتصر على وزارات الخارجية، وأن يشمل المفاوضات بين قيادات الدول ومسؤوليها، ومبعوثيها الخاصين. وقد تطورت الدبلوماسية من ش كلها التقليدي إلى أشكال جديدة تمارس على كل المستويات، فهنالك الدبلوماسية المفتوحة أو الدبلوماسية المعاصرة التي تتطلب تسجيل المعاهدات في المنظمة الدولية، والخروج من إطارها الغامض والسري إلى العلنية في نتائجها، واختيار الدبلوماسيين على أسس

الكفاءة والخبرة، وهنالك الدبلوماسية الجماعية أو دبلوماسية المؤتمرات للتشاور في مشكلة أو اتخاذ موقف معين، واتباع المناورات السياسية للإقناع، والدبلوماسية البرلمانية، ودبلوماسية المنظمات الدولية، ودبلوماسية القمة، والدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية الإعلام، ودبلوماسية المنظمات الدولية والدبلوماسية الوقائية، ودبلوماسية حقوق الإنسان، ودبلوماسية الاتصالات الإلكترونية والمعلومات، ودبلوماسية الكوارث، ودبلوماسية الجنازات، ودبلوماسية المصافحة، ودبلوماسية الأزمات، ودبلوماسية المناسبات التي تشمل حالات كثيرة خارج نطاق البعثات الدبلوماسية الدائمة المعتمدة، والدبلوماسية المالية التي يقصد بها تقديم المساعدات المالية والقروض وحتى الرشاوي لإقناع الدول الأخرى باتباع سياسة معينة.[1]

ب- الوسيلة العسكرية: وهي التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، غير أن الاستخدام غير المباشر للقوة العسكرية أكثر أهمية، لأن التلويح أو التهديد باستخدامها قد يؤدي إلى الردع والإرغام، فتضطر الدولة التي يقع عليها التهديد إلى الانصياع لإرادة الدولة المهددة خشية من نتائج استخدام القوة، والتي تعني سفك الدماء والاحتلال وفقدان السيادة، ولذلك تضطر الدول الصغيرة إلى تنفيذ اهداف سياسية خارجية مطلوبة من قبل الدول الكبرى، كما هو حال الولايات المتحدة

[1] – قحطان أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 404.

مع معظم دول العالم التي تعتبرها أعداء، أو أصدقاء، ولا يشترط الإعلان عن التهديد ، وإنما قد يمارس بشكل خفي، سيما مع الأصدقاء، للحصول على النتائج المرجوة.

أما في حالة استخدام القوة العسكرية فإن الدولة المستخدمة لها تختار الوقت المناسب والظروف السياسية الدولية التي توفر الغطاء لها، وغالبا ما تسعى الحصول على موافقة الأمم المتحدة، وفي كثير من الأحيان يتم التدخل العسكري دون الحصول على الشرعية الدولية، ويستعاض عنها بالتحالف العربي عبر حلف الناتو، أو دونه، غير أن هذا الأسلوب يجابه برفض الدول المسالمة، ورفض الشعوب التي تعبر عن ذلك بالمظاهرات الشعبية. وتعتمد الدول الكبرى على تقديم المساعدات العسكرية والأسلحة، والتدريب، وإقامة القواعد العسكرية والمعاهدات الأمنية والتحالف، وإرسال الخبراء العسكريين لغرض التأثير على السلوك السياسي للدول، وبالمقابل تحاول الدول المتلقية للأسلحة والمساعدات تنويع مصادر أسلحتها، وإقامة منشآت عسكرية لإنتاج السلاح والذخيرة وتطويرها لمقاومة الضغوط الأجنبية عليها مثل كوريا الشمالية التي طورت أسلحتها الصاروخية والنووية لردع التهديدات الأمريكية ضدها.

ج/ الوسيلة الاقتصادية: وهي وسائل ذات أهمية بالغة في التأثير، تلجأ إليها معظم الدول لفرض سياساتها وخدمة مصالحها ، منها فرض الضرائب الجمركية على الواردات كوسيلة انتقامية أو أداة للمساومة والضغط والإغراء، أو تخفيض حصص محدودة من الواردات للحد من تدفقها أو سياسة الحظر الجزئي والكلي على المبادلات

التجارية من أجل إلحاق الأذى بالدولة المعنية، والحظر الاقتصادي بشكل عام، كما حدث ضد العراق بعد العدوان عليه عام 1991 وحتى عام 2003 وهنالك أسلوب المقاطعة الاقتصادية من أجل الضغط على الدول الأخرى، وهنالك تقديم المساعدات والقروض، وإغراء الدول المتلقية لها لاتخاذ سياسات خارجية متوافقة مع أهداف الدول المانحة لها، وقد تربط الدول تلك المساعدات بشروط معينة تقيد استقلال الدول.

وبشكل عام فإن الوسيلة الاقتصادية تساهم في تنفيذ السياسات الخارجية اول وبدرجات متفاوتة تبعا لقدراتها وتأثيراتها، وتوظيفها في الأوقات المناسبة.[1]

د- الوسيلة الإعلامية والدعائية: وهي تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الحالي نظرا لقدرتها على التأثير المباشر على العقول، وتغيير القناعات حول قضية سياسية معينة أو عدة قضايا، وهي تتجاوز الحدود الوطنية للدول سواء عبر الإذاعات أو الفضائيات، فضلا عن الصحف والمطبوعات، وتبدو هذه الأهمية في أوقات الأزمات والحروب، إذ تقوم الدول المعنية بتعبئة الكراهية ضد الطرف الآخر، وخلق رأي عام مؤيد ومناهض، ولا تخلو هذه الوسيلة من الدعاية الكاذبة، وخداع الرأي العام، وقد وضح مدى الكذب الذي مارسته الولايات المتحدة وبريطانيا في العدوان على العراق في 2003 حين أعلنتا أن أسلحة الدمار الشامل في العراق تهددهما ، وتهدد العالم.

[1] – قحطان أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 406.

وتعتمد الدعاية والإعلام على الترديد والتكرار، وتستخدم برامج التبادل الثقافي والعروض الثقافية، وتعليم اللغة الوطنية، وفتح كليات التعليم والثقافة لغرس الفكر الثقافي الموالي للدولة المعنية، وتحاول الدول الغربية استخدام العولمة الثقافية كأداة للاستعمار والاحتلال[1].

[1] قحطان أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 404-407.

المحور الخامس/ نماذج ونظريات تحليل السياسة الخارجية

تاريخيا هيمن على أدبيات السياسة الخارجية منظوران أساسيان:

***المنظور التقليدي** الذي حصر مواضيع السياسة الخارجية في مسائل السياسة العليا كالسيادة والوحدة الترابية والأمن، ويمكن تفسير قرارات وتوجهات الدول الخارجية في الحاضر من خلال تراكمات الماضي، وقد سيطر هذا المنظور على أبحاث السياسة الخارجية إلى غاية الحرب العالمية الثانية، حيث تأثر كثيرا بالاتجاه المثالي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال اهتمامه الكبير بالأخلاق والمثل كإطار لضبط العلاقات بين الدول.

***أما المنظور الحديث** فقد حاول إخضاع السياسة الخارجية إلى الحد الأدنى من متطلبات الصرامة المنهجية والدقة العلمية، من خلال احتوائه على مجموعة من التصورات النظرية التي سعت إلى توسيع دائرة مواضيع وأطراف السياسة الخارجية بغية تحقيق المزيد من المصداقية العلمية والقدرة التفسيرية لفرضيات هذا المنظور.[1]

وباعتبار **النظرية** أداةً فكرية تساعد على توجيه وتنظيم المعرفة، وطرح الأسئلة الأساسية، وصياغة الاولويات، ووضع خطة بحثية، فإنها تسمح بتوظيف مناهج

[1] – حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 117-118.

البحث العلمي بطريقة منظمة، وإقامة العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة، ودعم مقدرتنا على فهم وتفسير الواقع بطريقة موضوعية مقنعة[1].

أما **النموذج** فيُنظر اليه على انه عملية تبسيط للواقع حيث يساعد على تنظيم وتحديد التحري في ميدان معين وفي زمن محدد، وهو يعالج الظواهر من زاوية معينة ودقيقة مما يسمح من بناء الفرضيات[2].

فإذا كانت النظرية تسعى إلى وضع القوانين والمسلمات والمبادئ العامة الكفيلة بتفسير وفهم الظواهر السياسية بغض النظر عن الاعتبارات الزمانية والمكانية، فان النموذج مرتبط بحالات وظواهر محددة زمانيا ومكانيا. وعلى هذا الأساس يمكن ان يكون النموذج من الناحية المنهجية عبارة عن أداة لتطبيق النظرية على حالة واقعية معينة، وهنا يتم التعبير عن العلاقة بين المتغيرات بشكل دقيق.[3]

ويعتبر الحديث عن مستويات البحث من قبل جيمس روزنو وغيره، تقدما كبيرا في منهجية تحليل السياسة الخارجية. إذ أصبحت الأرضية التي طوّر على أساسها

[1] - J.E. Dougherty and R.L Pfalzgraff, Contending Theories of International Relations, Op. Cit, PP: 11-12.

[2] - J.Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States, London: Oxford University Press, 1973, P16.

[3] – حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 120.

منظّرون آخرون منهجية حقل العلاقات الدولية[1]، غير أن الكثير من المحاولات التنظيرية لم تفرز إلا أطرا نظرية مؤقتة تفقد أهميتها ومصداقيتها العلمية بمجرد محاولة تطبيقها على ظواهر مختلفة زمانيا ومكانيا عن تلك التي كانت سببا في ظهورها.

ورغم ذلك لم تمنع الإشكاليات السابقة من ظهور مجموعة من النظريات والنماذج في ميدان السياسة الخارجية، بعضها تراجع بشكل شبه تام والبعض الآخر مازال يشكل ملاذا لطلاب السياسة الخارجية عند محولاتهم لمعالجة قضاياها، والسعي إلى وضع الأطر النظرية لفهم وتفسير السلوك الخارجي.[2]

1- الاتجاهات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية:

إن العلاقات الدولية كمجال تدور في فلكه نظريات السياسة الخارجية؛ قد حفل بالعديد من الاتجاهات النظرية سيما بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل من أهم هذه الاتجاهات: الاتجاه الواقعي والاتجاه الليبرالي والاتجاه البنائي في تفسير السياسة الخارجية.

[1] – عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 40.

[2] – حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 119.

أ- النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية

اعتمدت نظرية الواقعية على مفاهيم خاصة في فهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول، لعل أبرزها (الدولة، القوة، المصلحة، العقلانية، الفوضى الدولية، التقليل من دور المنظمات الدولية، الاعتماد على الذات، هاجس الأمن والبقاء) وباتت هذه المفاهيم بمثابة مفاتيح اعتمدتها كل المقاربات الواقعية.

وقد حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها وأطروحاتها تقديم تفسيرات مقبولة لما تشهده العلاقات الدولية.[1]

قام الفكر الواقعي على عدة ركائز اهمها[2]:

- أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي، وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهذه الدول.

[1] - جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص73.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص ص 22-27.

– أن سمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقعيين جعلت علاقات القوة الخالصة، وهي ميزة العلاقة بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي، وهي منطلق أساسي لفكر الواقعيين والواقعين الجدد في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول.

– أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق بل العكس هو الصحيح. وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

– أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ.

– وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية.

– أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة تشكل الدولة.

– تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وبذلك فان التركيز على الدول (وليس على المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسية) كوحدات أساسية للتحليل يساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

– يقوم تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض. وبذلك فإنه من المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبراغماتي (pragmatic) وسوف تتخذ القرارات التي

تخدم مصالحها العليا والتي تكون طبيعيا موجهه نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها. وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها على معلومات كاملة وواضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة، وبذلك قد تخطى في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة.

– النظر للدولة كوحدة واحدة، على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما؛ هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية، إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك. بنا على هذا الافتراض فان المدرسة العقلانية تعتبر أن انعكاسات السياسات الداخلية لدولة ما لا تكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجية.

– اعتبار النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هي الحال في داخل الدولة.

– اعتبار العامل الأمن العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية. فالدول سوف تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على (وتعزز وتقوي) أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر طلب قوى (دول) أخري لكي تساعد على صيانة هذا الأمن.

اسهمت المدرسة الواقعية الجديدة في مجال العلاقات الدولية بشكل عام حقل السياسة الخارجية بشكل خاص عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال التفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال: ريمون أرون كمفكر من الواقع الكلاسيكية أوكينيث

والتز" أب الواقعية الجديدة أو البنيوية وكان هذا تطويرا لمدرب تحليل النظم ، خاصة فيما يتركز على عملية التحليل على مستوى النسق ،فالتغير في بنيان النسق العالمي يؤثر في بنيان السياسة الخارجية للوحدات المكونة له ، وهو ما يختلف عن مقولات مدرسة النسق التي تركز على عملية التحليل على مستوى الوحدات ، وترى أن النسق ما هو إلى نتاج تفاعل الوحدات المختلفة المكونة له ، وأن الدول هي الفاعل الرئيسي وأن استخدام القوة أو التهديد بها بعد أداة فعالة لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما في القضايا التي تواجهها[1]. وعلى الرغم من القدرات التفسيرية للواقعية للسلوك الخارجي للوحدات السياسية، إلا أنها لقيت نقدا شديدا من المدرسة الليبرالية الجديدة التي تستند في أفكارها إلى التركيز على التكامل والاعتماد المتبادل، فبنظرها أنه رغم أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الأثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام. كما يضيف الليبراليون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي. وهكذا فإن الافتراض الاساسي لدى الليبراليين هو أن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.

[1] – جمال سلامة علي، المرجع السابق، ص 74.

ان مسلمة فوضوية النظام الدولي (Anarchy) في تحليل الواقعية البنيوية أدى بها الى التسليم ايضا بأن الدول هي وحدات متشابهة و لا يوجد تمايز في الوظائف بين دول مختلفة وبالتالي فكل الفواعل تخضع لطبيعة النظام أو النسق الدولي الفوضوي أثناء صنع سياستها الخارجية. ومنه فلا يمكن لأية دولة حسب هذا المنطق النسقي ان تتعدى هذا المنطق والا ستتعرض سيادتها ووجودها إلى الخطر.

ب- النظرية الليبيرالية في تفسير السياسة الخارجية

على عكس الواقعيون الذين يقللون من أهمية السلام والمجالات غير العسكرية كمكون رئيسي من مكونات السياسة الخارجية، منح الليبراليون تلك العناصر أهمية خاصة، يظهر ذلك جليا من خلال مفكريها الأوائل أمثال آدم سميث وآمانويل كانط وجيريمي بينتام وغيرهم. حيث أعطوا اهتماما واسعا لعنصر القيم والأخلاق والقانون ولهذا يسميهم البعض بالمثاليين الجدد.

ينطلق الليبراليون من مستوى الدولة لتحليل سلوك الدولة فالدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والبحث عن كيفية زيادة القوة بل تحاول بناء عالم يسوده السلم والعدالة ومنه فأثناء تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية فهي تحاول تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي.

اهتمت الليبرالية كما اهتمت المثالية بالمتغيرات القيمية والأخلاقية فأرجعت الحروب والصراعات الى الطبيعة الاستبدادية لأحد الأطراف أو الدول التي تشن الحروب. لذا فإن من يضبط سلوك الدول أو الفواعل هي البيئة التي تصنع فيها

السياسة الخارجية: البيئة الداخلية للدولة السياسات الاقتصادية، الايديولوجية والبنيات الاجتماعية كعوامل مؤثرة على السلوك الخارجي للدولة) و البيئة الدولية المؤسسات الدولية و ذلك بواسطة نشر قيم معينة أو خلق أغاط من السلوك القائم على القواعد مثل دور الأمم المتحدة في رسم السياسة الخارجية للدول وبالتالي تنطلق من مستوى تحليل بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الخارجية للدول[1].

اعتبرت النظرية الليبرالية من النظريات المنشأة التي لم تكتفي بتفسير واقع العلاقات الدولية ولكنها عملت على تشكيل واقع دولي جديد أكثر سلمة واقل حروبا. فالنظرية الليبرالية كما أنها تنطلق من منظور يحمل القيم الليبرالية العقلانية والفردانية والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة، انطلاقا من مبادئها الأربعة: المساواة في الإمكانيات والفرص، العقلانية، الحرية، الملكية الفردية، تشجيع العمل الفردي)... فإنها ترى أن هذه القيم إذا انتشرت داخل الدول فستصبح قادرة على إنشاء وضع دولي جديد يسوده السلام، فالرأسمالية تشجع على الرفاهية من خلال توزيع أكفي للموارد النادرة. وهو ما يعبر عنه بمقولة "الديمقراطيات لا تتحارب".. أي عن طريق الديمقراطية والتجارة الحرة يمكن تحقيق السلام العالمي والقضاء على الحروب.

تمثلت معظم أفكار الليبراليين في الاتجاهات الثلاثة الآتية[2]:

---

[1] – علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص129.

[2] – المرجع نفسه، ص 133.

الاتجاه الأول: يرى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

الاتجاه الثاني: ويمثله الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بان الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية.

الاتجاه الثالث: يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

رغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين – امة الشركات المتعددة الجنسيات – استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية. وفي كل الحالات فإن الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاع في الواقعية، على أن كلا منهما يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون.

فالنظرية الليبرالية تسعى لتأسيس علاقات دولية بين الدول تقوم على السلام العالمي وليس الحرب، بواسطة نشر الديمقراطية وقيم الليبرالية في الداخل والتوسع في التجارة الحرة بين الدول في الخارج، فتعمل قيم الليبرالية على زيادة التفاهم والتواصل بين شعوب العالم ما يحقق السلام والأمن والمنفعة للجميع.

ج- النظرية البنائية في تفسير السياسية الخارجية

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات[1] كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان نيكولاس أوناف Nicholas Onuf اول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه: "عالم من صنعنا World of our making حيث ركز على انتقاد أفكار وفرضيات الواقعية[2].

عرف نيكولاس أونوف البنائية بأنها: " نهج لدراسة العلاقات الإجتماعية على اختلاف أشكالها. وهي إطار نظري سعى الى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس[3].

أما الكسندر واند Alexandr Wendt فيعتقد أن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي، وتتمتع بالسمات التالية[4]: *الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل. *الهيكل المميز للنظام الدولي هو التفاعل بين أكثر من عنصر. *يتم بناء الوحدات الدولية والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي.

---

[1] – ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

[2] – جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 322.

[3] – ستيفن وولت، المرجع السابق.

[4] – المرجع نفسه.

وعلى العموم فان النظرية البنائية حسب واند تطرح ثلاث اقتراحات أنطولوجية وتنطلق من فرضيتين أساسية، تتمثل الاقتراحات في[1]:

- أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.

- دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها.

- التداخل بين البنية Structure والفاعل Agent.

أما الفرضيتين فتتمثلان في أن:[2]

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

تحاول البنائية من خلال هذه الافتراضات حسب واند بناء تصور يختلف عن المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية.

في الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب

[1] - Toru Oga, From Constructivism to Deconstructivism: theorizing the Constraction of identities, Ibidem.

[2] – جندلي عبد الناصر، المرجع السابق.

السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. إذن، فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول. وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية.

بالإضافة لهذا فعجز كل من الواقعية والليبرالية على تقديم تفسير مقبول فتح المجال للبنائية كمنظور بديل لتفسير التحولات في هذه المرحلة.

ومن وجهة نظر البنائيون، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. حيث تلعب متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية عناصر أساسية للتحليل السياسي ، فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقما وأدت بالكثير من الدول للانقسام مثلما حدث في البوسنة والهرسك عند تفكك الفيدرالية اليوغسلافية أو ما حدث في رواندا وبروندي بين قبيلتي الهوتو والتوتسي، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب آراء العديد من المفكرين كصامويل هنتغتون[1].

وعلى الرغم من أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها

[1] – ستيفن وولت، المرجع السابق.

البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

ساهمت البنائية بوصفها منظورا جديد التحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسية الخارجية في تفسير العديد من الظواهر والمسائل الدولية باعتمادها على متغيرات جديدة في تحليل وتفسير السياسة الدولية. فاهتمت بدراسة العلاقات الإجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات والسياسة الدولية ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار والهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد لها دور في الحياة السياسة ولها إمكانية تغيير السياسة العالمية، على الرغم من أن النظريات التفسيرية (الواقعية واللبيرالية) تعتبر هذه العوامل هي عوامل ثابتة، فان البنائية تعتبرها عوامل غير ثابتة وقابلة للتحول والتغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة. وبالتالي كلما تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة في دولة ما يكون حتميا تغيير السياسة الخارجية لنفس الدولة ، و لعل هذا دليل المنظور البنائي في تفسيره لانهيار الاتحاد السوفياتي[1].

اعتبر البعض أن ظهور البنائية بمثابة المنظور البديل للمنظورات السائدة من قبل (الواقعية والليبرالية)، نظرا لامتلاكه العديد من المزايا والأدوات التحليلية التي جعلت

[1] – يرجع البنائيون سبب سقوط الاتحاد السوفياتي إلى حدوث تغيير في الفواعل الاجتماعية الحاكمة والصانعة للقرار، ووصول فواعل أخرى تمثلت في الرئيس "غورباتشوف" حيث حملت قيم ومعايير وثقافة مختلفة تماما عن الفواعل الاجتماعية الأولى، ومنه تحول سلوك الاتحاد السوفياتي من دولة شيوعية مساندة للدكتاتورية إلى دولة معتدلة حسب اعتقادهم.

مختلف المنظورات البنائية تحظى بقبول واسع داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية.

مما لاشك فيه أن البنائية بهذه الصورة تبرز الكثير من النقاط القيمة كما أنها تعمق فهمنا لسياسة العالم، بالإضافة لهذا فالبنائية تعتبر حسب الكثيرين بمثابة محاولة جادة للخروج من أزمة التنظير في العلاقات الدولية وإمكانية الوصول إلى مرحلة النظرية العامة، وذلك من خلال تبنيها لمواقف ابستمولوجية وأنطولوجية وكذلك منهجية ، بحيث عدت بمثابة جسر رابط بين النظريات الوضعية والا بعد وضعية في حقل العلاقات الدولية، فهي تشجع من جهة الحوار بين تعميم نظرية العلاقات الدولية ، والتركيز على الفردانية من جهة أخرى و يعتبر هذا أبرز إسهام يمكن أن تظهر به في حقل التنظير في العلاقات الدولية.

وان يكن فقد عكست المنظورات الثلاثة: الواقعية والليبرالية والبنائية التي تم تناولها ضمن هذا العنصر تنوع الدراسات الأكاديمية المعاصرة حول الشؤون الدولية فكل منها رصد جوانبا مهمة في السياسة العالمية. وقد لا يكتمل فهمنا للظاهرة السياسية الدولية إذا ما انحصر تفكيرنا على إحدى هذه المنظورات دون أخرى، لذا فان صانع القرار الخارجي يجب أن يبقى يقظا بخصوص التركيز الواقعي على الدور الذي لا يمكن تجاهله لعامل القوة، كما يجب أن يكون واعيا بدور القوى الوطنية وأن يفكر أحيانا من خلال المنظور البنائي للتغيير.

2-مداخل نظرية لدراسة صنع القرار الخارجي

أ- **المدخل العقلاني:** استُخدم هذا النموذج في دراسة القرارات الإدارية وتحليل القرارات السياسية، وكان أهم تطبيق له هو في مجال دراسة الحرب، حيث يتيح المدخل وسيلة منطقية لدراسة كل قرار بناء على معطياته وبدائله وأيسر السبل لتنفيذه. وفيها ينصب اهتمام الباحث على البحث في المنفعة الجدية لصاحب القرار، وكيف يمكن تعظيمها.

ب- **المدخل الإداري:** ويأتي القرار نتيجة مفاوضات مطولة بين الوزارات المعنية، وقد لا تكون هذه القرارات حاسمة وبالتالي لا تحتاج إلى تدخل القيادة العليا في الدولة أو رئيس الوزراء، طالما لم تتدهور العلاقات السياسية في منطقة أو إقليم معين. أما في حال تدهورها فإن هناك حاجة إلى رفع الموضوع لهيئة أعلى في الدولة والتي قد تكون ممثلة في وزارة مصغرة أو مجموعة من الوزراء المعنيين، أو في مجلس الأمن القومي للدولة. وذلك كله بناء على التركيب الإداري والنمط الهرمي الخاص بمناقشة مسائل الأمن القومي للدولة.

ج- **المدخل المعرفي:** ويميل هذا المدخل إلى محاولة تحليل الهياكل المعرفية والإدراكية لصانع القرار. كما يعتبر الزعماء السياسيين ليسوا فقط أسرى لنسقهم العقيدي ولحدود مداركهم السياسية والمعرفية، بل قد يكونون أسرى لثقافة سياسية مسيطرة على أفراد الشعب الذي يقودونه ويديرون دفة حكمه.[1]

[1] – زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، جامعة الفاتح، ليبيا، ص ص 61-62.

المحور السادس/ التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية:

إن الشواهد الواقعية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن للقادة السياسيين تأثيرا واضحا على قرارات وسلوكات السياسة الخارجية، وهنا يميز الباحثون عند تحليل بيئة صانع القرار بين نموذجين:

-نموذج الفاعل العقلاني: المتعلق بالرؤية الواقعية للدولة كفاعل موحد، والتي تعتقد بأنه في السياسة الدولية لا وجود لتمايز الوظائف (السياسات الخارجية) بين الدول إلا بقدر الموقع النسبي من القوة التي تمتلكه كل منها، وعليه فالقرارات المتخذة من قبل القادة ينظر لها على أنها قرارات دولهم. فقد ربط هانس مورجنتو ين القادة والمصلحة الوطنية عن طريق التفكير العقلاني، مقترحا نموذجا واقعيا بسيطا لتحليل السياسة الخارجية هو نموذج الفاعل العقلاني.[1]

- نموذج الفاعل التأويلي: يفترض أن صناع القرار لا يتجاوبون عقلانيا مع البيئة الموضوعية، بل ينظرون إليها وفق رؤاهم الذاتية وبالتالي يتصرفون وفق بيئتهم النفسية.

وبدا التفاوت جليا بين الواقع كما هو كائن وبين الواقع كما يتصوره صانع القرار، فهذا الأخير يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير تلك

[1] - Laura Neack, The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era, Second Edition, (New York: Rowman and Littlefield Publishers Inc, 2008), p.25.

البيئة الموضوعية والتصرف نحوها، هذه الأدوات هي مجموع العقائد، والإدراكات، والتصورات، والقيم، التي تعتبر بمثابة حواجز تعيق اتخاذ القرار العقلاني نحو اتخاذ قرارات غير عقلانية*. هذه العناصر مجتمعة أو منفردة هي التي تشكل ما يسمى في تحليل السياسة الخارجية بـ "البيئة النفسية لصانع القرار". [1]

وعليه انصرف النقاش –على مستوى **المتغير الفردي**– إلى تحديد العوامل التي جعلت من دور القائد السياسي بمثابة الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية، وكان أهمها أن مواقف السياسة الخارجية غير الروتينية مثل أوقات الازمات تسمح بزيادة أثر العوامل الفردية، كما ان مركزية سلطة اتخاذ القرار تزيد من احتمالية التأثيرات الشخصية على هذه السياسة.[2] غير أن التعميم حول أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية قد يقود إلى الكثير من الانزلاقات النظرية، فهناك الكثير من القيود النسقية والقانونية والقيمية في الدول الديمقراطية التي يمكن أن تقلل من حجم تأثير العوامل الشخصية في قرارات السياسة الخارجية.

إن ما سبق ذكره يبرر اقتراح مستوى تحليلي آخر لمساعدة الباحثين في تفسير السياسة الخارجية للفاعل، والمتعلق بكيفية صنع واتخاذ القرار أو ما يعرف **بمستوى**

---

* غير عقلانية أي أنها لا تخضع لحسابات التكاليف والمكاسب، الربح والخسارة، ولا يقصد بها تلك التي تخضع للأهواء أو المزاج..

[1] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 397–398.

[2] - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ط3، ص ص 376–378.

البيروقراطية الحكومية أو المستوى الفرعي للدولة Sub-state level. وهنا جاءت دراستي غراهام أليسون عن "نماذج صنع القرار" وشارلز هيرمان عن "وحدة اتخاذ القرار" لرصد التأثير المحتمل لمتغيرات هذا المستوى التحليلي على السياسة الخارجية. حيث أضاف أليسون إلى نموذج الفاعل العقلاني نموذجين آخرين هما نموذج "العملية التنظيمية"* ونموذج "العملية الحكومية"*[1]، واللذان حاول من خلالهما لفت انتباه محللي السياسة الخارجية إلى تأثير بنية السياسة الداخلية على صنع قرار السياسة الخارجية بطريقة لا يدركها التصور العقلاني المبسط.

ثم تأتي قائمة المتغيرات التفسيرية التي يمكن فحصها عبر **المستوى الوطني**؛ لتتضمن عوامل غير محدودة يمكن ان تنتج أثرها في السلوك الخارجي للدول، ويمكن تصنيفها ضمن المداخل الثلاثة التالية:

-عناصر القدرات القومية، المتعلقة أساسا بطبيعة وحجم الموارد الجغرافية، السكانية، الاقتصادية والعسكرية، وكذا مستوى النمو الاقتصادي.

---

* يقصد بهذا النموذج اتخاذ القرارات بناء على برامج مخزنة تولدت نتيجة إعداد مسبق، أي أن سلوكية الدولة هي محصلة للإجراءات المحددة مسبقا، والتي تتضمن طرق خاصة يتم من خلالها التعامل مع المواقف وتعرف أيضا بـ "إجراءات العمل المعتادة" Standard Operating Procedures (SOP)

* يعرف أيضا بـ "السياسة البيروقراطية"، ويحاول هذا النموذج تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار القيادة، حيث أن لكل فرد سلوكية، مصالح، دور خاص به ووزن سياسي في لعبة تتسم بالتنافس بينهم. وهناك عدة فاعلين لكل منهم أهدافه الوطنية وشخصيته وإدراكاته لمختلف القضايا وبالتالي لهم تصورات وأفضليات متمايزة وأحيانا حتى متناقضة. للاطلاع على المزيد أنظر: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 190.

[1] - look at : "Essence of Decision", in: https://en.Wikipedia.org/wiki/Essence_of_Decision

-العوامل الحكومية، وتشمل طبيعة النظام السياسي، توزيع القوى بين المؤسسات الحكومية، طبيعة العلاقة بين السلطات، حجم ومدى مأسسة البيروقراطية، دور جماعات الضغط، الاعلام والرأي العام.

- العوامل المجتمعية، وتتضمن الأيديولوجية والتقاليد التاريخية، الشخصية الوطنية، النسق العقدي الوطني، الهوية الوطنية، التكوين الاجتماعي. [1]

ثم يأتي **مستوى تحليلي آخر ليفحص مختلف أشكال التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي؛** فهو يدرس تشكيل وفض الأحلاف، الأزمات والحروب (الموقف الدولي)، المنظمات الدولية والقانون الدولي، طبيعة توزيع القدرات في النسق الدولي...وغيرها من الظواهر التي تقبع في المستوى فوق الوطني. وعليه فالدراسة النسقية تسعى لرصد تأثيرات الانتظامات وخصائص السياسة الدولية على السياسة الخارجية للفاعل مع إقصاء الخصائص الوطنية.[2]

وبإقرار حقيقة ما تقدمه لنا المقاربات والنماذج النظرية المنتمية إلى المستويات التحليلية المختلفة من رؤى متماسكة وجديرة بالثقة في تحليل السياسات الخارجية للدول، فإنه بات من الضروري تحديد الأهمية النسبية لكل من المحددات التي تؤثر

[1] - المرجع نفسه، ص ص 188-189.

[2] - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ط3، ص ص 269-270.

على خيارات السياسة الخارجية للفاعل، وذلك قصد تقرير أفضل استراتيجية بحثية لتحليل السياسة الخارجية، بحيث تتجلى عبر المفاضلة بين المستويات أو الدمج بينها.

ونظرا لاعتماد تأثير محدد معين على عنصر الإدراك، كما وأن تأثير المحددات بشكل عام على السياسة الخارجية يختلف باختلاف الفاعلين...؛ فغالبا ما يكون صناع القرار على وعي بمجموعة مختلفة من العوامل التي تؤثر على خياراتهم، وبالتالي يمكن لهذه المحددات التأثير على السياسة الخارجية بشكل متزامن.

وفي المقابل؛ لا يمكن التسليم بحتمية تأثير كل المحددات على السياسة الخارجية، فقد يكون دور بعضها متعلقا فقط بمجرد تحديد مدى الخيارات الممكنة أو المتاحة، بل حتى في حالة توفر الموارد لا يمكن الجزم باضطلاع الدولة بدور نشيط في السياسة الخارجية.

هنا تبدو الحاجة إلى ضرورة الدمج بين المستويات كما تقترح بعض النماذج كنموذج ريتشارد سنايدر لصناعة القرار الذي ركز فيه على دراسة مسار التفاعل بين الفعل الصادر عن الدولة ورد الفعل من المحيط الخارجي، في شكل شبكة من الروابط بين المتغيرات التي تدخل ضمن إحدى المجالات الأربعة: (المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البيئة الاجتماعية السلوكية، عملية صنع القرار)...، كما دعا إلى دراسة أثر الخصائص الشخصية على صناعة القرار مع عدم إهمال تأثير الجوانب الأخرى على صانع القرار، وتجلى ذلك في دعوته إلى الاعتماد على تحليل شامل يتضمن التداخل

الثقافي والحكومي والاجتماعي في صناعة القرار، بحيث يكون القرار هو النقطة التي تلتقي عندها تقاطعات هذه العوامل؛ لأن سنايدر –في النهاية– يعتبر أن هدف نظرية صنع القرار ليس الدخول في مضمار التحليل النفسي لصانع القرار، بقدر ما هي معرفة النتائج المترتبة عن موقف معين.[1]

[1] – ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص ص 178–179.

خاتمة

يمكن القول أن السياسة الخارجية هي نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية، تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي؛ حيث تعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة هذه السياسة بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، والسياسة الخارجية بطبيعة الحال بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على مختلف المستويات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبالتالي فهي تتغير وتتكيف باستمرار مع التغييرات الداخلية والخارجية على حد سواء.

وبما أن السياسة الخارجية تعتبر ظاهرة معقدة من حيث طبيعتها، أطرافها، أهدافها وتداعياتها المختلفة، لذا فإن مهمة تحليل السياسة الخارجية من خلال مستوى تحليلي واحد تبدو مهمة غير مجدية، ومن هنا تظهر الحاجة الملحة لتضافر الجهود من مختلف المستويات التحليلية للإحاطة بالتعقيد الذي يلازم ظاهرة السياسة الخارجية، عبر دمج متغيرات متعددة للحصول على تحليل عبر–مستوياتي يجسر الهوة بين التأثيرات الفردية، البيروقراطية، الوطنية والنسقية بشكل إما ثنائي أو مشترك، وهذا هو المسعى الذي تبنته بعض النماذج التحليلية في دراسة صنع القرار.

قائمة المراجع والمصادر :

المراجع العربية:

1- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

2- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1968.

3- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

4- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

5- جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد صفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات لجامعة الملك سعود، السعودية، 1989.

6- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

7- حسن أبو طالب، السياسة الخارجية للنظام الإقليمي العربي: دراسة استطلاعية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 40، أفريل 1992.

8- حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر، 2012.

9- روبرت كانتور، السياسات الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989.

10- زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، جامعة الفاتح، ليبيا.

11- زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، الجزائر، 2010.

12- ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

13- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 15.

14- عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

15- عبد الرحمان الغالي، انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال، أوراق علمية، ورشة العلاقات الخارجية، مارس 2003.

16- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

18- فاروق عمر، صناعة القرار والرأي العام، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

19- قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

20- مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر وجريس برس، سلسلة آفاق دولية، بيروت.

21- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2013.

22- محمد عزيز شكري ومصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، جويلية 1978.

23- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

24- ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017.

المراجع الأجنبية:

25- James .N. Rosenau, International Politics and Foreign Policy.Free Press, New York, 1969.

26- Ryan K. Beasley , Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, eds. Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior. Reviewed by James JF Forest, Published by H-Teachpol (June, 2002).

27- J.E. Dougherty and R.L Pfalzgraff, Contending Theories of International Relations, New York, Harper and Row Publishers, 1981, P.469.

28- Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis : Yesterday, Today and Tomorrow.

29- Laura Neack, The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era, Second Edition, New York: Rowman and Littlefield Publishers Inc, 2008.

30- Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick J. Haney, Generational Change in Foreign Policy Analysis.

31- Deborah J Gerner, The Evolution of the Study of Foreign Policy, In: Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick J. Haney, Foreign Policy Analysis : Continuity and Changein Its Second Generation, (Englewood Cliffs, New jersey, Prentice-Hall, Inc. A Simun and Schuster Company, 1995)

32- J.Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States, London: Oxford University Press, 1973.

33- Toru Oga, From Constructivism to Deconstructivism: theorizing the Constraction of identities.

34- "Essence of Decision", in: https://en.Wikipedia.org/wiki/Essence_of_Decision.